نحو تقويمٍ شامل للعملية السياسية - ٥ -

من أينَ نبدأ بالإصلاح والتقويم..؟

يتداخل عاملان أساسيان في تغذية الصراع التناحري بين الاستقطابين في العملية السياسية، ويتمثل هذان العاملان أولاً في خضوع مفهوم المصالحة الوطنية للاجتهادات المتعارضة والمصالح المتضاربة، وثانياً في انعدام رؤية واضحة وتفسيرات محددة لمفهوم التوافق الوطني والمشاركة في السلطة. ولعل تقدم أحد العاملين على الآخر أو التصعيد والمرونة في تفسيرهما، يدفع إلى مساومات وقتية وتواطؤات ترتبط بتلاقي مصالح أو مراهنة على عامل الوقت، وانتظار تغيّر في موازين القوى، ومن ذلك أيضاً التدخلات الخارجية، وما تستوجبه من تهدئة وتراجعات تكتيكية.

■ بقلم: فخري كريم

وكما يبدو واضحاً الآن فان جميع الحوارات واللقاءات التي أجريت على مدى الأعوام اللاحقة لسقوط الدكتاتورية ظلت بعيدة عن تلمّس جوهر الإشكاليات التي كانت في أساس خلق بيئة التخندقات والصراعات، وبروزها بمختلف الأساليب على سطح المشهد السياسي، بصيغ ومسميات لا تعكس مضامينها الفعلية. وما يظل مستوراً ومموّهاً، يجد تفسيره في الخلافات الجوهرية بين مفهومين حول المصالحة، وحول التوافق والمشاركة في السلطة، وكلاهما، بتفاوت حدة كل منهما، يجانبان الحقيقة ويدفعان باتجاه إدامة الصراع وتغذيته.

لقد حسم الدستور مسألتين مهمتين، هما الموقف من البعث، واعتماد التوافق الوطني وتشارك المكونات الأساسية في حكم البلاد. وبقدر تعلق الأمر بالبعث، صيغت معالجة حالاته الملموسة، بأطر ومسارات إجرائية وقانونية. وفي هذا السياق لم يجر الالتزام باعتماد معيار واحد للمعالجة، وتحريم تجاوزه أو تكييفه وفقاً للمصالح السياسية الفئوية أو ارتباطاً بمساومات تتجاوز القانون وأحكامه. لكن خرق الأطر الإجرائية والقانونية بدأ منذ تدشين قانون "اجتثاث البعث" من قبل واضعه الحاكم المدني للاحتلال الأميركي بريمر، حيث انتقى مئات الكوادر البارزة من أعضاء البعث ومن كوادر قصر صدام، ووضعهم في اخطر المراكز الحكومية وفي المجاميع الاستشارية، ومن خلالهم وبواسطتهم تمت تزكية المئات الذين تسللوا أيضاً إلى مواقع مدنية وعسكرية، بالإضافة إلى تهريب مئات المطلوبين بمراتب عسكرية عليا إلى خارج البلاد بهويات مكتب بريمر، بتزكية من العناصر المذكورة، استناداً إلى عدم وجود أضابير جرمية ضدهم في حواسيب القادة الأميركيين. ولم يكن غياب تلك الأضابير مستغرباً، لأن حواسيبهم لم تكن تختزن، سوى أسماء وصور المطلوبين الخمسة والخمسين في مجموعة أوراق اللعب المشهورة.!

ومنذ اللحظات الأولى لسقوط الطاغية، تسلّل فدائيو صدام ونشطاء البعث إلى الأحزاب والتنظيمات التي ظهرت إلى العلن، وكل أولئك تقريبا تلبسوا لبوس الإسلام السياسي، الشيعي والسني، فيما انضم الأكثر تشدداً وإجراماً إلى المنظمات الإرهابية بمختلف مسمياتها، أو تجمعوا في مافيات إجرامية، ومارسوا الخطف والسرقة وقطع الطرق والسلب والنهب، وسرعان ما تحولت هذه المافيات إلى اذرع مسلحة وشبكات رصد للمنظماتً الإرهابية التكفيرية.

ومع بدء الحوارات لتدشين العملية السياسية، برعاية أميركية، اختلطت الأوراق وتداخلت المسميات، وبدلاً من التركيز على التوجه لإجراء مصالحة وطنية مجتمعية، راحت السفارة الأميركية ودوائرها المختلفة تلتقط من زوايا النسيان عناصر وأزلاماً من العهد المباد، وتقدمهم كرموز للمصالحة والمشاركة في العمليةً السياسية. لكن الملفت، ورغم تغيّر الوجوه وحلول شخصيات معروفة أو هامشية، سواء في حضن المعارضة، أو في إطار النظام السابق، عوضاً عن الموجة الأولى التي قدمتهم إلى الواجهة الأجهزة الأميركية، فانً مصطلح "اجتثاث البعث" ظلٍ مطلباً متداولا للطبقة الجديدة ممن افتُرضَ فيهم تمثيل المكون العربي السني، وشيئاً فشيئاً تحول مطلب لإلغاء "الاجتثاث" إلى شرط لأي تفاعل في العمل المشترك، وتدخلت الجهات الأميركية وأطراف أخرى، لتسوقٍ الشرط المذكور وتسوغه، انطلاقاً من مرونة مطلوبة لإنجاح العملية السياسية!

إن تكريس هذا التوجه في الأوساط التي انخرطت في العملية السياسية، بدعوى تمثيل المكون العربي السني، أو تلك التي ظلت تحمل السلاح في مختلف التنظيمات الإرهابية والتكفيرية، أدى إلى إيحاء خاطئ شوّه مكانة ودور "المكونً" الذي عانى الأمرّين، هو الآخر من النظام الاستبدادي، ودفع تضحيات جساما في مواجهة طغيانه. لقدً تسللت بعض الوجوه الناشطة التي كانت على هامش الحياة السياسية قبل نيسان ٢٠٠٣، إلى الحراك السياسي في مجرى تطور العملية السياسية، لتحتل مواقع متقدمة، كحامل للمكون العربي السني ومناطق نفوذه، مستغلين الارتباك الذي ساد الأوضاع بعد التغيير والتعقيد والتشوهات التي خيمت على أجوائه. والحال إن هذه العناصر لم تلتقط لحظة التحول، لتوظف متغيراته باتجاه تكريس دور ايجابي فعّال للقاعدة الشعبية التيً تسلقوّا باسمها إلى مرافئ العمل الحكومي والسياسي، وترد على المزاعم التي أشاعها بقايا النظام الصدامي وأزلامه، وهي مزاعم ملفقة عن الترابط العضوي بين النظام المنهار والمكون العربي السني، وإنما فعلت العكس تماما، بتوسيعها دائرة الالتباس وخلط الأوراق، واختزال شعاراتها وتوجهاتها، وكامل نهجها السياسي، كما لو انه امتدادٌ للنظام الذي سقط بلا عودة، ولم يتورع العديد منهم عن تزكية الجرائم والحروب والاستباحات التي ارتكبها بحق الشعب العراقي، وإظهارها بوصفها "أمجاداً وطنية".

إن اخطر ما نجم عن تسلل هذه العناصر والنهج الذي اختطته، تعطيل تفعيل الحراك السياسي بين الجيل الذي لم يتلوث بمثالب الدكتاتورية، ويتقدم لتمثيل المكون العربي السني ومناطقه ومصالحه الحيوية.

وهذه الخطيئة يتحمل وزرها أيضاً الطبقة السياسية وأمراء الطوائف الأخرى الذين لم يتعاملوا بحكمة وتعقل مع المزاعم الهادفة لعزلً المناطق الغربية وتلك المتميزة بالغالبية السكانية السنية، وإنما أخذوا قاعدتها الشعبية المفجوعة هي الأخرى بجريرة من ادعوا تمثيلها، مع أن النهج الوطني كان يحتم عليها إجراء فرز يؤدي إلى عزل العناصر التي سعت ولا تزال تسعى لإدامة خلط ملتبس للأوراق، لصالح إعادة إنتاج امتدادات سياسية للبعث والنهج الصدامي.

ورغم خسارة سنوات في تعطيل بلورة قيادات شابة طموحة في المناطق المذكورة، وخلق بيئة إيجابية لنشاطها تستطيع من خلالها التقدم إلى صدارة الحياة السياسية، فأن مثل هذا النهج يظل يكتسب أهمية استثنائية في المراحل الآتية.

إن اجتثاث جذور الإرهاب والتكفير لا يستلزم زيادة عديد القوات المسلحة وتزويدها بمختلف صنوف الأسلحة، بل قبل ذلك، تصفية البيئة السياسية الشعبية "الحاضنة" لها.

ومثل هذا الإنجاز يتطلب إجراء انعطافة في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والارتقاء بها إلى مستوى طموحات كل المكونات العراقية، وتحديد مرحلة انتقالية، يجري خلالها تفكيك نظامً المحاصصة الطائفية، والانتقال إلى قاعدة المواطنة الحرة، وقيم العدالة الاجتماعية ومبادئ تكافؤ الفرص والمساواة في الأقدار والحقوق والحريات.

لقد لعب الانفراد في السلطة ونزعات التسلط وتغييب الآخر، التي اتخذت أبعاداً منهجية منذ بدء الولاية الثانية للسيد المالكي (رقم ٢) الذي بقي خلافاً للآمال التي راودتنا، في "لحظة غياب الوعي"، نسخة متعالية للمالكي (رقم ٢) مع تورم في الجينات السالبة التي تميل إلىً التعجرف والادعاء. وما لم يوضع حد، عاجلاً، لهذا النهج ومنطلقاته ومنظومته الفكرية والسياسية والنفسية، فان من الصعب الحديث عن "سيرورة آمنة" لتطور العراق الموحد الديمقراطي، وضبط إيقاع أزماته، بما يحول دون الانحدار إلى تداعيات لا أحد يستطيع لجمها وتقدير عواقبها.

ولكن من أين ينبغي أن نبدأ لإيقاف التدهور؟

لا بد من أن نبدأ من تقويم يعيد بدقة ووضوح تحديد مفهوم موحد لجميع المصطلحات والمفردات التيً تقوم في أساس العمل المشترك بين جميع المكونات، ووضع برنامج إصلاح وطني، ونظام مرشد وملزم للرئاسات الثلاث، والعمل فيً مختلف الاتجاهات للتحول إلى دولة المؤسسات. ولكن الأهم في ذلك تكريس آلية وطنية وسياسية تحجّم نزعات الانفراد والتسلط ومصادرة إرادة الدولة.

كيف لنا أن نبدأ....؟

■ يتبع

قد حسم الدستور مسألتين مهمتين، هما الموقف من البعث، واعتماد التوافق الوطني وتشارك المكونات الأساسية في حكم البلاد. وبقدر تعلق الأمر بالبعث، صيغت معالجة حالاته الملموسة

لا بد من أن نبدأ من تقويم يعيد بدقة ووضوح تحديد مفهوم موحد لجميع المصطلحات والمفردات التي تقوم في أساس العمل المشترك بين جميع المكونات

لجنة الأزمة تنفّذ ميثاق الصدر

□ بغداد / المدى

كشف رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الأعرجي عن تشكيل لجان ضمن عمل ميثاق الشرف الذي تم التوقيع عليه من قبل الكتل السياسية لتطبيق الميثاق.

وقال في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه، إن "من أهم هذه اللجان المشكلة هي لجنة لحل الأزمة السياسية الحالية ووضعت لها الخطوط العريضة والدخول في تفاصيل الأزمة وكيفية الخروج منها، على ألا تكون الحلول ترقيعية".

وأوضح الأعرجي أن "من أهم الخطوط هو الفصل بين السياسة والقضاء، لأن الموضوع يمكن حلّه بين الكتل السياسية بالحوار"، مؤكدا أن "القضاء من اختصاص المحاكم ولا يجوز التدخل بها لأنها تفقد هيبة القضاء".

وبيّن أن "ميثاق الشرف كان من المفترض التوقيع عليه مطلع السنة القادمة ولكن تم التعجيل به بسبب الأزمة التي يمر بها البلد ووجدنا من الضروري عقد المؤتمر في هذه الأيام".

وقال إن "هذه اللجنة ستشمل جميع أطياف الشعب العراقي ولا تقتصر على السياسيين، وستكون الحلول المطروحة جذرية".

وقد جرت يوم أمس الأول مراسيم التوقيع على ميثاق الشرف الوطني بحضور ممثلي الكتل السياسية ووفود تمثل الرئاسات الثلاث وعدد من السياسيين وأساتذة الجامعات والمثقفين.

ويضم الميثاق ١٣ مادة قابلة للنقاش والتعديل. وينص على أن كل من قال لا اله إلا الله هو مصان المال والعرض، وأن كل الطوائف الدينية والأقليات هم أخوة في الوطن ولا يجوز التعدي عليهم، ولكل طائفة أو عرق، أعراف وتقاليد وطقوس دينية يقوم هذا الميثاق بحمايتها.

وينص على إقامة صلاة الجمعة والجماعة موحدة في المساجد والحسينيات، وأن المساجد والحسينيات والكنائس والعتبات المقدسة وكل دور العبادة خط احمر ولا يجوز التعدي عليها، ومنع الخطب والمقالات والكتابات التي تثير الفتن والنعرات الطائفية، والتثقيف على الوحدة الإسلامية الوطنية من خلال الإعلام.

وكذلك نصت إحدى مواده على التعايش السلمي بين أبناء الشعب العراقي، والتوصل إلى جمع الأحاديث والروايات المشتركة بين طوائف المسلمين الفقهية والأخلاقية التي تنبذ العنف، وينبغي أن تكون السياسة باعثاً على الوحدة الوطنية، ووجوب تحييد المتطرفين من كل عقيدة ومقاطعتهم.

بريمر خلّف بغضاً بين السياسيين.. وصراع السلطة مستمر

هجمات الخميس استهدفت كل طوائف الشعب العراقي

يمكن أن نعزو أعمال العنف الأخيرة في بغداد إلى التركة الأميركية المسمومة أكثر مما نعزوها إلى الانقسامات الطائفية. مرة أخرى تتعرض بغداد إلى الأعمال الإرهابية الناجمة عن هجمات جبانة تهدف إلى سفك المزيد من دماء العراقيين الأبرياء من عمال وتلاميذ وعابري سبيل. لقد أصبحت الأمور أكثر وضوحا: فالضحايا هم من كل أطياف الشعب العراقي التي تعايشت في بلاد الرافدين منذ آلاف السنين، إذن فمن الذي يقتل الأبرياء في بغداد اليوم؟

□ عن: صحيفة الغارديان

في ذروة التسابق لتفسير العنف المباح والهجمات المتزامنة التي وقعت يوم الخميس، نسبت وسائل الإعلام تلك الإعمال الإرهابية بكل بساطة إلى الصراع الطائفي. القليل فقط تساءل لماذا تستهدف الهجمات الطائفية كل الطوائف بالتساوي. القليل فقط اعتقد بأنها ليست طائفية في دوافعها أو أنها انعكاس للكره الطائفي على الشارع، وإنما هي "لخلق" العداء والتخندق الطائفي ولإشعال الصراع في الشارع. وسرعان ما استنتج المحللون أن الصراع من اجل السلطة داخل النخبة السياسية والتفجيرات كانت نتيجة لانسحاب القوات الأميركية، وأظهروا الأميركان بمظهر الأفراد الطيبين الذين غادروا المشهد. القليل ممن تمعنوا في التركة التي تركها الاجتياح الأميركي في قلب المجتمع العراقي على مدى تسع سنوات، أو تساءلوا لماذا أسست الولايات المتحدة في بغداد اكبر سفارة لها في العالم تضم بداخلها خمسة عشر ألفاً من العاملين والجواسيس. اليوم يمكن أن ننسب صراع السلطة المرير إلى قرارات بول بريمر لعام ٢٠٠٣. لقد تم تعيين بريمر من قبل بوش لحكم العراق، واستمر بالسيطرة العسكرية تحت غطاء مختلف. وبعد مواجهة المعارضة الشعبية الجماهيرية والمقاومة المسلحة، أقرت الولايات المتحدة في ٢٠٠٣ بان السيطرة على العراق لا يمكن أن تستمر من دون مكوّن عراقي، لذلك قام بريمر بتشكيل مجلس الحكم المحلي بينما استمر بالسيطرة على موازين القوى. كان مزيج أعضاء المجلس (٢٥ عضوا) محسوبا بعناية على أساس المحاصصة لكي يعكس التكوين العرقي والطائفي للعراق. تلك المعادلة الطائفية انعكست في كل التعيينات التي قام بها بريمر في المؤسسات السياسية والعسكرية التي خلقها الاحتلال.

بالنسبة للولايات المتحدة، يبقى مبدأ فرّق تسد هو السلاح الحيوي الوحيد الذي تمتلكه من اجل التحكّم والتأثير في المشهد السياسي العراقي. مثال آخر هو خطة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم مستقلة بناء على التقسيمات العرقية والطائفية. اليوم تعود خطة بايدن على أيدي مؤيدي الفصائل المعارضة لرئيس الوزراء نوري المالكي، المتكتلين في كتلة سياسية يرأسها إياد علاوي الذي اقر بأنه أداة بيد المخابرات المركزية الأميركية، ونائب الرئيس طارق الهاشمي. هذا دليل على أن العراقيين أنفسهم يريدون تقسيم بلدهم بهذا الشكل. لكن القليل من المحللين في وسائل الإعلام تشككوا في تداعيات مثل هذا النهج. اليوم ليس هناك مكان في العراق تسكنه طائفة خالصة وحدها. ففي بغداد التي يقطنها حوالي ربع سكان العراق، تجد عراقيين من الأعراق والطوائف كافة. لم تنجح حتى حواجز بريمر الكونكريتية في خلق الكراهية الطائفية بين العراقيين، بل صارت تلك الحواجز احد رموز الكراهية للأميركان. كان من المؤكد لخطة بايدن، في حال تنفيذها، أن تؤدي إلى تطهير عرقي من اجل خلق حدود دينية وعرقية فاصلة.

لقد بلغ غضب العراقيين من الاجتياح الأميركي لدرجة أنهم يعتقدون بان الولايات المتحدة هي من كانت وراء هجمات الخميس. هناك سبب وراء ذلك. فبعيدا عن العنف الرهيب الذي ارتكبته بشكل مباشر قوات الاحتلال والمرتزقة المتعاقدون مع البنتاغون، فان الولايات المتحدة قد خلقت ميليشيا عراقية سرية، وقامت بتهريب عشرات الآلاف من الأسلحة وأطنان المتفجرات إلى داخل العراق من خلال شركات أهلية في البوسنة. لم يتمكن بريمر من إخبار لجنة الكونغرس عن كيفية إنفاقه مبلغ ٨ مليارات دولار، إلا أن كثيراً من العراقيين يشكون بأنه استخدمها في تمويل قوى العنف الطائفية. كانت أعمال القتل العنصرية والهجمات الإرهابية من المزايا البارزة للاجتياح الأميركي ويعتقد العراقيون بان هجمات يوم الخميس هي جزء منها. وبنفس الطريقة ينظر المواطن العراقي العادي إلى حكامه الحاليين الذين جاءوا مع القوات الأميركية على أنهم يسعون إلى مصالحهم الذاتية وعلى أنهم سياسيون فاسدون يستخدمون الخلافات الدينية والعرقية في نشر الطائفية كوسيلة لبناء قواعد السلطة.

■ ترجمة المدى